

5 أخبار وتقارير

الشرف الانتخابي والحزبي الوارد في وثيقة الأمم المتحدة

أعلنت وسائل الإعلام أن الأحزاب التي شاركت في الترشيح لانتخابات البرلمان، وقعت وثيقة شرف يوم الرابع والعشرين من شهر آذار الحالي على أساس الالتزام به في المنافسة الانتخابية والحركة الانتخابية التي سيكون موعدها الثاني من الشهر الخامس القادم الذي تقول له أنه يقع على موعد الانتخابات سوى شهر ونصف تقريباً وأن الدعاية الانتخابية ستكون في الأrias من الشهرين الخامس القادم وأن الخروقات والمخالفات الصادرة منأغلب القوائم الانتخابية يلغى تحقق أركان الجرائم الانتخابية والتي تستوجب العقوبات المقررة على وفق أحكام الجرائم الواردة في قانون الانتخابات للبرلمان رقم (45) لسنة 2013 الذي تطبق أحكامه في هذه الانتخابات ولا تعلم السبب وراء اعتزال بكت임 الأمم المتحدة في بغداد أحكام الشرف الدستوري والشرف القانوني المقرر بموجب الدستور وقانون الانتخابات رقم (45) وقانون الفوضى العليا المستقلة للانتخابات رقم (11) لسنة 2007 وقانون الأحزاب رقم (36) لسنة 2015 وقانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وغير ذلك من القوانين ورجحت إلى الشرف والجنة المختصة سفنون عقوبات وكان المعروف وانما الشرف الانتخابي الشرف الحزبي الذي لا يقدر القانون عقوبات على مخالفاته بل يعاقب القانون على مخالفاته الشرف الدستوري والشرف القانوني بأعتبار أن هذه المخالفات للشرع تختلف عن المخالفات الشرف السابقة كونها مفرونة عقوبات وكان على مكتب الأمم المتحدة تحديد أحكام الدستوري وأحكام القانون الانتخابي وتنكير القوائم الانتخابية والباحثين والشريكين في المعركة الانتخابية بالعقوبات التي قررت القانون أو جمع هذه الأحكام يكراسة لكى تتولى هذه الجهات التوقيع عليها وإن كان الالتزام بالدستوري والالتزام بما تقتضي اتفاقيات ام سياسياً ولا يحتاج إلى شرف تحدده الأحكام المحددة وكتبتها بالعربي ومن الأحكام الواردة في وثيقة الشرف موجودة في الدستوري والقانون وخاصة قانون العقوبات لا يحتاج إلى شرف سواء كان الشرف بالقانون مجزياً أم انتخابياً أم سياسياً ولا يحتاج إلى شرف تحدده الأحكام المحددة وكتبتها بالعربي

ومن وجهة نظرنا الماء الخامسة أن الشعب مصدر السلطات وشعبيتها يمارسها في اقتراع والمادة السادسة تداول السلطة سليماً عبر الوسائل الديمقراطية والمادة التاسعة والتي أوجت حياد القوات المسلحة والمادة (14) الذي قرر المساواة بين العراقيين والمادة (15) التي قرر المساواة والمادة (16) تكافؤ المرض وغير ذلك من أحكام الحق في الحرية والمادة (45) رقم (45) لسنة 2013 العدل وخاصة هذه المشاركة الناتجة في الآخرين والمساواة وضمان حقوق الناخب والمرشح والعدالة في الانتخابات والانتخاب حق يمارس بصورة حرية وبمبادرة وحرية وفردية واحكام الدعاية الانتخابية والجرائم الانتخابية التي تقرر العقوبات كل الحسين وأصحابها على درج الأسماء بصورة قانونية والتوصيات وتغيير أراء الناخب واستعمال الفرع والرشوة في انتخابات عاليات غير صحيحة وحمل السلاح والعنف بالصادرات والاعتداء على المظاهرين أو الاستحسان أو تلاف أو لغز الأفتراء وتعليق الدعاية الانتخابية في غير الأماكن المحددة والأعداء على صور المرشحين ومن قانون الانتخابات استغلل أية انتخابات على امكانية العيادة والرموز الدينية واستعمال الفنون الوظيفية وموارد الدولة والإجهزة الأمنية والعسكرية بالداعية الانتخابية وعاصف القانون على عاصف القانون حتى الكيان السياسي مما توج الاستغفار عن وثيقة الشرف.

طريق حر

بغداد

حكومة الكترونية مع وقف التنفيذ

الحكومة الإلكترونية هي إحدى إفرازات التطور التكنولوجي المتتسارع في العالم وقد تم تطبيقه في معظم البلدان المتقدمة وكانت من دول العالم الثالث وأصبح سمة حضارية توأك التطور العالمي ونوعة المعلومات التي تتطور بشكل سريع وتحدد أجرأت الأهمية المتقدمة استطلاعات بشأن هذا التنمية المستدامة وأشار هذا الاستطلاع إلى إن هناك اتجاه عالمياً إيجابياً نحو مستويات أعلى من تنمية الحكومة الإلكترونية، إذ أن جميع المطالبات تختلف بشكل متزايد الاتكارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

ولعل من أهم هذه الفوائد هو تطبيق هذا النظام في آية

عملية تغيير وتحول العلاقة بين المؤسسة الحكومية والمواطن من خلال تكنولوجيا المعلومات إلى إلقاء نظرة على العقبات الموجودة في

معاملة المواطن بما يقلل الجهد والوقت للطرفين ويحقق الإنجاز

يتعرض له المواطن عند مراجعته المباشرة للمؤسسة الحكومية وكل ذلك

يتحقق تخفيف التفاوت والزخم في المؤسسات الحكومية ويظل من

العامات الرقيقة.

لقد ثابت هذا النظام نجاحه بما يقليل الشوك في جميع الدول التي

تم تطبيقه فيها، ولقد تعدد الأصوات المطالبة بتطبيق هذا النظام في

العراق منذ سنوات طويلة ولكن تعمّل عملية التنفيذ طوال السنوات

السابقة وبعد دفع الانتظار ثبتت الحكومة تطبيقه في جميع

مؤسساتاتها وأصدرت تعليماتها لتنفيذها ووضعت الأدلة لذلك وتم

معاناتها المؤذنة مع كل معاملة رسمية في أي مؤسسة حكومية ولكن

من خلال مراقبتها لآلام هذا النظام، فهم ما يكتسبون من ملائكة

ووجهات نظرها، حيث يكت